الفلسطيني (وجميع هؤلاء كانوا أعضاء في اللجنة السابقة)؛ وعبدالرحيم ملّوح (حلّ محل ابو علي مصطفى عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)؛ وعلي اسحق (حلّ محل محمد عباس ـ ابو العباس ـ عن جبهة التحرير الفلسطينية)؛ ومحمود اسماعيل (ابو اسماعيل) (شغل مقعد عبدالرحيم أحمد عن جبهة التحرير العربية)؛ وتيسير خالد (ممثلاً لجناح نايف حواتمة)؛ ود. سمير غوشة؛ وشفيق الحوت؛ ومحمد زهدي النشاشيبي؛ وياسر عمرو؛ والمطران ايليا خوري (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٦/١٠/١٩٩١). وبعد ذلك تُلي البيان السياسي الختامي. وحسب بعض التقويمات، فان اصدار البيان السياسي شكّل نجاحاً هامّاً؛ «اذ انه جمع بين قبول المبادرة الدبلوماسية الاميركية ـ السوفياتية، من جهة، وبين طرح المطالب الفلسطينية، من جهة أخرى، مع الابقاء على هامش معيّن للمناورة السياسية» (د. صايغ، **مصدر سبق ذكره**).

وفي الاجمال، ان الدورة العشرين ركّزت، حسب بعض المراقبين، على أربع نقاط، هي:

١ ـ التشديد على الثوابت الفلسطينية، المستندة الى الشرعية الدولية (الانسحاب الاسرائيلي من على الاراضي العربية التي احتلت العام ١٩٦٧، وتقرير المصير بالنسبة الى الشعب الفلسطيني).

٢ ـ تفويض اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بالتعامل ايجاباً مع مساعي السلام بناء على هذه الثوابت.

٣ ـ في حال حدوث مستجدات سياسية، فان الكلمة الفصل في أمر البتّ فيها تكون للمجلس المركزي الفلسطيني، الذي هو هيئة وسيطة بين اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني.

٤ ـ اذا تمّ التوصل الى اتفاق نهائي للسلام بمشاركة فلسطينية، فلا بدّ من اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني لمناقشة بنوده (**الوطن العربي**، لندن، ٤/١٠/١٩٩١).

من جهة أخرى، وعلى الصعيد التنظيمي، لاحظت الاوساط الفلسطينية تركيز المجلس الواضح على دور المجلس المركزي واللجنة التنفيذية. فقد مُنح المجلس المركزي، في الدورة التاسعة عشرة، سلطات تشريعية وأخرى تنفيذية، وذلك من خلال تكليفه باعلان تشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة، اذا ما وجد ان ذلك يخدم مصلحة النضال الوطني. وفي الدورة العشرين، تمّ منح المجلس المركزي، أيضاً، سلطات تشريعية أوسع. وبذلك، لم يعد المجلس هيئة استشارية للجنة التنفيذية فحسب، بل أصبح يتمتّع بسلطات تشريعية وتنفيذية في آن.

أمّا على صعيد المستجدات السياسية، فقد لاحظت الأوساط الفلسطينية، على اختلافها، ان المجلس الوطني الفلسطيني لم يقل «نعم» للانخراط في التسوية، كما انه لم يقفل الباب نهائياً في وجهها. وبالتالي، «فان مجموعة الأسس والمتطلّبات التي صاغها المجلس تشكّل برنامج عمل أمام اللجنة التنفيذية، تناضل في سبيل تأمين الضمانات الضرورية للالتزام بها في أية تسوية مقبلة. والكلمة الفصل، في ضوء نتائج نشاط اللجنة التنفيذية في هذا المضمار، وبالتالي، هل نشارك أو لا نشارك في عملية التسوية المذكورة، هي للمجلس المركزي، الذي خوّله المجلس الوطني بهذه الصلاحية» (الأشهب، **مصدر سبق ذكره**).

س. ش.